

القوة وتضعف عند وجود المانع فلهذا فرقنا ما قلنا
 ما يقتضي عند فقد المانع لا يبيح ان يكون مقتضيا باعتبار
 عدم المانع اذا التقي المحض غير مقتض وتلك القوة اذا
 لم تثبت مما باعتبارها ثبت الاقتضا لم يفتق فاي فرق
 بعد وجود ما به حصل الاقتضا بين ان يكون ذاتا او
 قوة في ذات لولا القناعة بما لا يمتنع للمقول ثم نقول
 جريتم على قياس في الطبيعة وجعلتم بعض الاشياء يوشر
 في حرارة لانه حار وبعض الاشياء يوشر في برودة لانه
 بارد بالطبع حتى اذا اوردت عليكم النقوض بما افادته التجربة
 في الوجود قلتم هذا يفعل بالخاصة لا بالطبع فنفتكم
 كلامكم في ان احار يوشر في حرارة والبارد يوشر في برودة
 واعتللت بخاصيته بمجهولة لا يهتدى اليها بذكر خاصية
 وماهية وتعليل مقتضى لا يبيح قياسا لوجه وهمك غفلتم
 عن صانع الوجود ومدبره واحكم الوجودات على ما لا يبيح
 منه الفعل حتى اذا شهد الوجود بنقض اصولكم حرمة وتنازح
 في الامر ليس الزعفران القليل منه له تاثير والكثير يكسه
 عندهم والكثرة تقتضي على قياس الطبيعة زيادة لان كل
 جزء من البسط التساوي الاخر يقتضي ما يقتضي الجزء الاخر
 فلو يحصل بالكثره الزيادة في النوع المقتضى فكيف انعكس الامر
 فالرود من الرجوع الى دعوى الخاصية وهذا سجتكم في كل
 ما نلتزمون في هذا الباب ثم نقول في احداث الطبيعة على
 وجهك كل احداث فالرود له من محدث فان كان المحدث له
 الطبيعة فهي احداثه ام قد يمه فان كانت احداثه افتقرت
 الى محدث ثم المحدث الى محدث فاما ان تغضي الى اسباب
 ومسيبات لا تتناهي وهو محال لان ما احال عللا

و

ومعلولات لا تتناهي ثابت بالاسباب ايضا من حيث
 توقف المسبب على السبب والامكان ثابت في المساقاة
 والمكن من حيث ذاته اذا جرد النظر اليه ليس الا
 معلوم والوجود له من غيره فاذا لم يقف على سبب
 لا سبب له كان الكل مقدا وما فلا يبد من الاستناد
 الى غير ممكن والوقوف عنده لمنافات الوجوب الصدور
 عن الغير وان كانت الطبيعة قد يمه فاما ان يكون لها
 مانع او لا والقول بعدم المانع يلزم ان لا يكون السبب
 احداثا وقد فرضناه احداثا فهو خلف وان كان لها
 مانع فهو اما قديم او احداث والقول بقدمه يحمل عدمه
 والقول بجدوده بوجبه اقتران المسبب بالخلو صاعن
 المانع مع القول بقدمه واذا الزم الوصول الى واجبه بذاته
 ولا يبيح ان يكون علة لبطالون صدور احداث عنه فيلزم
 ان يكون فاعلا مختارا وعموم قدرته وارادته تيا في صدور
 احداث عن غيره فيظل اقتضا الطبيعة وبطل القول بالتولد
 الماخوذ عنها ثم نقول ما معنى الامتزاج الذي ذكرتموه
 واحتم الامر عليه اهو اشارة الى تدخل الجواهر وهذا
 محال لان كل جوهر يشغل حيزا فهو يمانع غيره ان يكون بحيث
 هو ولو جاز ذلك لوجد العالم في حيز خردلة كما ذكر صاحب
 الكتاب وان اردتم به المجاورة والتماس فكل جوهر
 شاغل حيزه وما قام به لا يتوهم بغيره فلم يتغير حكمه عما
 كان عليه وهذا انما يستمر بعد اثبات اجزاء الفرد وقد
 سبق بيانه فيما تقدم ثم قال صاحب الكتاب
 في بيان منع تدخل العناصرها لو تدخلت العناصر
 لاجتمع في الحيز الواحد الحرارة والبرودة والرطوبة

Copyrighted material